AMERICAN JOURNALS
Open Access, Peer Reviewed Journals

American Journal of Business Management, Economics and Banking
ISSN (E): 2832-8078 Volume 21, | February, 2024

STUDYING THE EFFECT OF ANALYZING THE RELATIONSHIP BETWEEN SOME MONETARY VARIABLES AND REALITY ON THE IRAQI BALANCE OF PAYMENTS

The first researcher: Anwar Mezher Hamdullah
Sumer University - College of Management and Economics - Department of Business Administration
anwar.mozher2102p@coadec.uobaghdad.edu.iq

The second researcher: Zahrah Khlaif Rafak
Wasit University, College of Education for Human Sciences
zamankjiop@gmail.com

A B S T R A C T

The research aims to know the impact of the most important factors affecting the Iraqi balance of payments (1991-2017 AD) in order to reach a standard model for the relationship between variables and know their importance and the extent of their impact on the balance of payments. In order to achieve this goal, the study sought to test hypotheses that have a moral effect and a linear relationship between Both GDP, nominal exchange rate and real exchange rate in Iraq.

The independent variables included in the model are more likely to explain the scale model than the independent variables not included. The most important of the results reached is that the values of the balance of payments in Iraq can be represented by a linear equation with the values of the gross domestic product and the values of the exchange rate, and that these variables together have a significant impact on the balance of payments, and that their interpretation rate is high, as they carry a significant percentage that explains 95% of the value. Balance of payments, while 5% could be due to random, unmeasurable factors such as the turbulent security and political situation.

K E Y W O R D S

Balance of Payments - Real exchange rate - Gross Domestic Product.

دراسة اثر تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات النقدية والحقيقة على ميزان المدفوعات العراقي

الملخص

يهدف البحث لمعرفة تأثير أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات العراقي (1991–2017 م) بغية الوصول إلى نموذج قياسي للعلاقة بين المتغيرات ومعرفة اهميتها ومدى تاثيرها على ميزان المدفوعات ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت الدراسة الى إختبار الفرضيات التي يكون لها تأثير معنوي وعلاقة خطية بين كل من الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي في العراق.

أما المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج هي الأكثر تفسيراً لنموذج الميزان من المتغيرات المستقلة غير المضمنة. من أهمها النتائج التي تم التوصل إليها هي أن قيم ميزان المدفوعات في العراق يمكن أن تمثل بمعادلة خطية مع قيم المحلي الاجمالي وقيم سعر الصرف وأن هذه المتغيرات مجتمعة ذات تأثير معنوي على ميزان المدفوعات وأن نسبة تفسيرها عالية حيث أنها تحمل معنوي تفسر نسبته 95٪ من قيمة ميزان المدفوعات في حين أن ما نسبته 5٪ يمكن أن تعود الى عوامل عشوائية غير قابلة للقياس مثل الوضع الامني والسياسي المضطرب.

الكلمات المفتاحية – ميزان المدفوعات – سعر الصرف الحقيقي – الناتج المحلي الإجمالي

المقدمة

يعد ميزان المدفوعات من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات الاقتصادية الدولية اذ تعد التجارة الدولية مجالاً مهماً في الدراسات الاقتصادية والمالية لأهميتها في اقتصاد الدولة اذ لا يمكن عزل دول العالم بعضها عن البعض الاخر خصوصاً في مجال انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال فيما بينها , كما ادى التوسع الكبير للمبادلات التجارية التي رافقت التطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات العالمية الى ظهور الكثير من المشاكل على صعيد الامور المالية الدولية , ومع تسارع المتغيرات العالمية ظهر هنالك علاقة تبادلية بين سعر الصرف والناتج وهذه العلاقة أثرها واضح على ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي من خلال تأثيرهما في حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيرهما على الاستثمار الخارجي وتدفق راس المال الداخلي والخارجي.

مشكله البحث: تكمن مشكله البحث في السؤال الرئيسي التالي ما مدى تاثير بعض المتغيرات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في العراق

ثانيا هدف يتمثل الهدف من دراسه فيما ياتي :

1- دراسة تأثير كلا من سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي على ميزان المدفوعات العراقي.

2- بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال تحديد العلاقه بين ميزان المدفوعات وبعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في كل من الناتج المحلي الاجمالي و سعر صرف الحقيقي .

ثانيا فرضيه البحث:

استند البحث إلى فرضية مفادها ان هناك عوامل حقيقية ونقدية تؤثر في ميزان المدفوعات في العراق , فالعوامل النقدية متمثلة بكلا من سعرالصرف الحقيقي والعوامل الحقيقية تتمثل بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)

اولا: الإطار النظري

1: العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات

للدخل المحلي الاجمالي أهمية كبير في الاقتصاد فالناتج المحلي الاجمالي يعرف على أنّه الإنتاج السنوي لدولة ما والناجم عن توظيف العمل ورأس المال في موارد الدولة الطبيعية، ممّا يُؤدّي إلى إنتاج السلع والمواد غير المادية بالإضافة إلى الخدمات المختلفة، ويُسمّى أيضاً بصافي الناتج السنوي الحقيقي للدولة أو بالأرباح الوطنية.

فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع القدرة التنافسية لصادرات بلد ما نتيجة (انخفاض سعر الصرف الحقيقي) إلى ارتفاع قيمة صادراته وزيادة في الناتج المحلي الاجمالي اما في حالة انخفاض القدرة التنافسية لصادراته نتيجة (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) يؤدي إلى الانخفاض في الصادرات وانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي.

ان ميزان المدفوعات لاي بلد يمثل بأنه سجل منظم أو بيان حسابي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في داخل الدولة المعدة لميزان المدفوعات والمقيمين في دول أخرى، خلال مدة زمنية معينة وعادةً ما تكون لمدة سنة وحده (G.Haberler, 1969).

ويتخذ نظام تسجيل المعاملات شكل بيان محاسبي ذي قيد مزدوج, بحيث تظهر كل معاملة في شكل قيدين احدهما قيد دائن وآلاخر قيد مدين. وتشمل القيود الدائنة على: الموارد الحقيقية متمثلة بالصادرات والبنود المالية التي تظهر أما زيادة في الأصول الخارجية للاقتصاد أو نقصاً في خصومه الخارجية.

وعكس ذلك، فان القيود المدينة تشمل: الموارد الحقيقية متمثلة بالاستيرادات والبنود المالية التي تظهر أما زيادة في الأصول أو نقصاً في الخصوم الخارجية (IMF, pp. 6-8).

ان أهمية ميزان المدفوعات تبرز في كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد المحلي الاجمالي للدولة.

كما يظهر المركز الاقتصادي الخارجي للدولة ويشكل أداة رئيسة لتحليل الجوانب النقدية من التجارة لأي بلد، ويعد مؤشرا للسياساته المالية والنقدية وسياسات الصرف للدولة من حبث الحاجة للتعديل إذ ما حدث اختلال خارجي.

فوائد ميزان المدفوعات هناك جملة من الفوائد أبرزها الآتــي :

–انه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي انحاء العالم بشكل اجمالي وموجز – 2 .يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي

فارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير، فإن الصادرات تصبح مربحة وتزداد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال، ويحصل العكس عند انخفاض القدرة التنافسية لقطاع التصير فتنخفض أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وترتفع القوة الشرائية للعمال (الصادق واخرون، 1997).

1–2: علاقة سعر الصرف باعادة تخصيص الموارد وانعكاسها على ميزان المدفوعات

تستخدم النقود في الحياة الاقتصادية بشكل كبير لما لها من خصائص، إذ إنها تستعمل مقياساً للقيمة Standard of Value ووسيطاً للتبادل Medium of Exchange ومخزناً للقيمة Store of Value . (الغالبي ، 2002، صفحة 5)

الا ان هذه الخصائص تكون في حدود الدولة صاحبة العملة أو المنطقة النقدية التي تتعامل بهذه العملة والتي تتمتع بقوة إبراء غير محدودة في ظل قانون تلك الدولة، إذ يمكن تسوية جميع المعاملات الاقتصادية والمالية بهذه العملة، إلا إن الأمر يكون اكثر تعقيدا إذا حصل تبادل دولي فمن المعروف إن التبادل المحلي يختلف عن التبادل الدولي لان التبادل الدولي تتم تسويته بالعملات الدولية المختلفة أما المحلي فيتم من خلال العملة المحلية للدولة وبسبب هذا الاختلاف تبرز مجموعة من المشاكل منها مشكلة تباين قيم العملات وكذلك قياس القيم النقدية وتسويتها وهذه المشكلات مجتمعة هي التي أوجدت ما يعرف بسعر الصرف من اجل إيجاد الحلول جميعا. (كنونه، 1987، صفحة 203)وإن لسعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد وذلك لما له من تأثير في نظام الأسعار, بالإضافة إلى انه يؤثر في حجم صادرات وواردات البلد.

ولسعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate دوراً كبيرا وبارزاً في الاقتصاد كونه وسيلة للمحافظة على القدرة التنافسية الدولية للبلد وكذلك في مواجهة معدلات ارتفاع المستوى العام للاسعار اذ ان سعر الصرف الحقيقي يقوم يربط السوق المحلي بالسوق العالمي ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة الرياضية الآتية:

$$\text{Re} = \frac{pd}{e.Pf} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \text{(i)}$$

إذ أن Re: سعر الصرف الحقيقي

Pd: الرقم القياسي للأسعار بالعملة المحلية

e : سعر الصرف الاسمي

Pf: الرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات بالعملة الأجنبية

ومن خلال المعادلة (i) يلاحظ انه في ظل نظام صرف ثابت وأتباع سياسة اقتصادية تجارية توسعية فان هذا يؤدي إلى ارتفاع السعر داخل الدولة وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهو ما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للبلد.

ان التغيير في سعر الصرف يؤدي الى التغير في تخصيص الموارد ، **اذ** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد بين القطاعات فقد يتم تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعية أخرى (كنونه، 1987، صفحة 204) ،ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سوف يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية مختصة بالتصدير وتحويل الموارد أو جذبها إلى قطاع السلع غير المتداولة دولياً (السلع غير المتاجر بها) ويصبح الإنتاج من اجل التصدير غير مربح، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تطوير الصناعات المخصصة للتصدير من خلال تحويل الموارد من بقية القطاعات وزيادة استخدام عاملي الإنتاج (العمل ورأس المال) في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد (الصادق واخرون، 1997، صفحة 20).

يتضح من خلال العلاقة الرياضية أعلاه إن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية فعندما ينخفض سعر الصرف الحقيقي تزداد القدرة التنافسية وبالتالي التاثير على ميزان المدفوعات وبالعكس أي عندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي تنخفض القدرة التنافسية الدولية ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل الآتي:

شكل (1)العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية الدولية

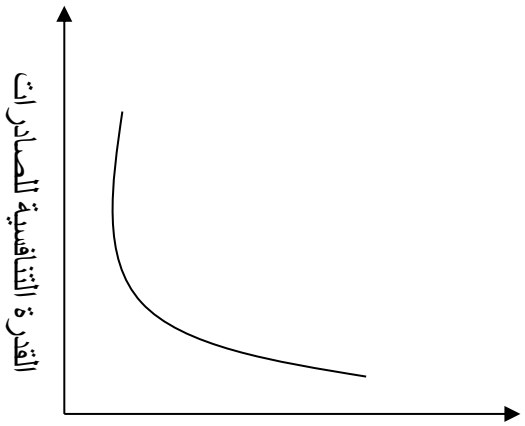

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانيا: الجانب التحليلي للبحث

أ 1: -أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

هناك علاقة تبادلية بين سعر الصرف وحالات ميزان المدفوعات، إذ إن ميزان المدفوعات يؤثر في سعر الصرف، هذا كما أن سعر الصرف يؤثر في ميزان المدفوعات، ففي الحالة التي يكون فيها ميزان المدفوعات إلى التوازن، فإن سعر الصرف يميل إلى التوازن، من خلال تساوي الطلب الداخلي على العملات الأجنبية (لتسديد الالتزامات في ميزان المدفوعات)، مع عرض هذه العملات (لغرض استخدام المستحقات على الدول الأجنبية).

أما في حالة العجز يكون الطلب على الصرف الأجنبي يزيد على عرضه مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، أما في حالة الفائض فإن سعر الصرف الأجنبي ينخفض بسبب زيادة العرض الأجنبي عن الطلب (Thomas A . pugel , H. Lindert , 2000, p. 480).

أن التغيرات في سعر الصرف يمكن أن تحد من العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، كما أن هناك حدوداً دنيا من الشروط للمرونة يجب أن تتوافر دائما، ويتحقق ذلك عندما يكون منحنى الطلب على الصرف الأجنبي ذو ميل سلبي ومرناً نسبيا، وحيث يكون عرض الصرف الأجنبي موجب ومرناً نسبيا (Udegbunam, R. I., 2003, p. 69).

2: تحليل تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في العراق.

لتناول بعض المؤشرات المؤثرة على ميزان المدفوعان، تثار اسئلة مهمة، بماذا يعبر عن التغير في سعر الصرف والحقيقي، وما علاقتها نمو الناتج نفسه ونمو سعر الصرف؟ وللإجابة عن تلك الأسئلة، سيتم تناول على مدتي وكما يأتي:

أ-**المدة الأولى (1990-2002) من بيانات الجدول (1)**أن قيمة ميزان المدفوعات كانت سالبة(عجز) وفي حالة تزايد في العجز إذ بلغت (48.7- ، 494389.2-، 11167753-) مليون دينار في الأعوام وعلى التوالي (1991، 1997، 2002) م بينما كان الناتج المحلي الاجمالي (42451.6، 15093144، 41022927.4) مليون دينار في الأعوام وعلى التوالي (1991، 1997، 2002) م، أما سعر الصرف الاسمي فكان (0.3108) لجميع سنوات المدة الأولى في حين كان سعر الصرف الحقيقي متزايد حيث كان الارتفاع وعلى التوالي (4.75، 1498.81 ، 2668.35) دينار مقابل الدولار الواحد للسنوات وعلى التوالي (1991، 1997، 2002)

الجدول (1) تطور بعض المتغيرات الحقيقية والنقدية في العراق للمدة(1991-2002) دينار لكل دولار

السنة	سعر الصرف الحقيقي [1]*	الناتج المحلي الاجمالي	فائض وعجز ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية
1991	4.75	42451.6	-48.7
1992	13.16	115108.4	-383.2
1993	23.52	321646.9	-427.5
1994	70.72	1658325.8	-1052.6
1995	410.12	6695482.9	-163353.1
1996	1810.94	6500924.6	-168345.6
1997	1498.81	15093144	-494389.2
1998	1811.04	17125847.5	-509498.5
1999	2059.38	34464012.6	-606399.8
2000	2281.59	50213699.9	-985048.5
2001	2336.88	41314568.5	-1552130.1
2002	2668.35	41022927.4	-1551269.6

المصدر:1- وزارة التخطيط العراقية نشرات الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة

2-العمود (2،3) من إعداد الباحث،

3-. يمكن الحصول على سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة: $Re=\frac{Pd}{E*Pf}$

Re: يمثل سعر الصرف الحقيقي ، Pd : مستوى الأسعار في الداخل ،E : سعر الصرف الاسمي ،Pf : مستوى الأسعار في الخارج

-انظر دبليو تشارلز سوير، ريتشارد ل سبرينكل، الاقتصاد الدولي، المصدر السابق، ص 545.

ب-المدة الثانية (2003-2017)

من جدول (2)يظهر أن قيمة لميزان المدفوعات كانت سالبة(عجز) اذا بلغت(11167753-) في عام 2003 ثم تحول إلى فائض إذ بلغت(5284248.8،14359099،9165809.4) مليون دينار في الأعوام وعلى التوالي(2004، 2008 ، 2014)م بينما كان الناتج المحلي الاجمالي قيء حالة تزايد إذ بلغ(29585788.6) مليون دينار في عام (2003)م وارتفع الى (225722375) في عام 2017 تخللتها سنوات ارتفاع وانخفاض نتيجة الأزمة العالمية وانخفاض سعر النفط ، أما سعر الصرف الاسمي فكان (1453) في عام 2003 م واخذ بالتذبذب نتيجة تدخل البنك المركزي وفتح مزاد العملة عام في حين انخفض سعر الصرف الحقيقي إذ بلغ (1.08) دينار مقابل الدولار ثم اخذ بالارتفاع إلى أن بلغ وعلى التوالي(3.39،3.55،3.25) الف دينار مقابل الدولار الواحد

الجدول (2) تطور بعض المتغيرات الحقيقية والنقدية في العراق للمدة(2003-2017) دينار لكل دولار

2003	3138.38	29585788.6	-11167753
2004	0.65	53235358.7	-3719669.9
2005	1.08	73533598.6	5284248.8
2006	1.42	95587954.8	6443638.5
2007	2.12	111455813	10842458
2008	3.16	155982258	14359099
2009	3.30	130643200	22492382
2010	3.27	162064566	-6806241
2011	3.29	217327107	7354971
2012	3.39	251907662	12160629
2013	3.55	271091778	10792554
2014	3.39	260610438	9165809.4
2015	3.39	207912539	-13841819.2
2016	3.41	196546565	-16033584
2017	3.30	225722375	-9929479

المصدر:1- وزارة التخطيط العراقية نشرات الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة

2-العمود (2،3) من إعداد الباحث،

3-. يمكن الحصول على سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة: $Re=\frac{Pd}{E*Pf}$

Re: يمثل سعر الصرف الحقيقي ، Pd : مستوى الأسعار في الداخل ،E : سعر الصرف الاسمي ،Pf : مستوى الأسعار في الخارج .

- انظر دبليو تشارلز سوير، ريتشارد ل سبرينكل، الاقتصاد الدولي، المصدر السابق، ص 545.

ثالثا: الجانب العلمي للبحث

1- تحليل تاثير سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج .Eviews واجراء **اختبار Augmented DickeGDP – Fuller (ADF)** واختبار **(UNIT ROOT TEST TABLE (PP))** لانه يقيس السلاسل طويلة وقصيرة الاجل ومن اجل معرفة هل ان المتغيرات ساكنة ام غير ساكنة اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل

ان اختبار DFالمطور يناقش الحالات التي يكون فيها حد الخطأ مرتبطا ذاتيا Autocorrelativeالتي تمس الفرضيات الأساسية لنموذج الانحدار ،أي انه يقوم بإبطاء المتغيرات زمنيًا من خلال إضافة المركب الانحداري المزيد $\lambda\Delta GDP_{t-1}$ لتجاوز المشكلة المذكورة، اذ يختبر النموذجADF تباطؤات الفترات $\Delta GDP_{t-1}, \Delta GDP_{t-2}, \ldots, \Delta GDP_{t-p}$ للمتغير التابع، وبفرضية $\delta = 0$ وبنفس الآلية: بدون معامل تقاطع وبدون اتجاه عام أولا، و بمعامل التقاطع وحده ثانيا ، وبمعامل التقاطع والاتجاه العام ثالثا، وكالآتي:

$$\Delta GDP_t = \delta GDP_{t-1} + \lambda \Delta GDP_{t-1} + u_t$$
$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \delta GDP_{t-1} + \lambda \Delta GDP_{t-1} + u_t$$
$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \delta GDP_{t-1} + \lambda \Delta GDP_{t-1} + u_t$$

حيث ان: α_0 الحد الثابت $\alpha_1 t$: الاتجاه الزمني n: التباطؤ الزمني الغرض من هذه المباطئة تزويد النموذج بفترات تباطؤ زمني تحد من الارتباط الذاتي للخطأ uncorrelated والحصول على بواقي تتصف بالاستقرارية ومتكاملة من الدرجة صفر I (0) وفي ظل فرضية العدم (H0: $\delta = 0$) بوجود جذر الوحدة فاذا كانت (c_τ) المقدرة اكبر من القيمة الجدولية ، فيتم رفض فرضية العدم المقتضية لوجود جذر الوحدة، اي ان السلسلة الزمنية ساكنة ، واذا كانت(c_τ) اقل من القيمة الجدولية يتم قبول فرض جذر الوحدة، اي ان السلسة غير ساكنة. (Gujarati, Damodar, 2004, p. 817)؛ (Baltagi, 2011, p. 381).

في حين يستخدم اختبار PP لفرضية جذر الوحدة لسلسلة زمنية واحدة لتصحيح مشكلة الارتباط المتبقي الموجودة في اختبار ADF، باستخدام غير معياري عبر تقديرات التباين على المدى الطويل واستخدام طريقة غير معلمية تتعامل مع الارتباط الذاتي في حد الخطأ دون إضافة الفرق المتأخر، وحيث ان التوزيع التقاربي هي ذاتها

للنموذجين ADF–PPفان توزيعات t هي ذاتها في النموذجين استخدام نفس القيم الحرجة لإحصائية t الحرجة. حيث تصف المعادلة التالية عملية جذر الوحدة لنموذج PP بدون حد ثابت واتجاه والثانية بحد ثابت فقط والثالثة بحد ثابت واتجاه عام، في ظل فرضية العدم نفسها التي تقتضي وجود جذر الوحدة ومنه عدم السكون. J) (Fakieh, 2018, p. 116، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة

لإثبات صحة الفرضية والولوج إلى هدف الدراسة فضلاً عن دعم نتائج التحليل التي تم تقديمها في الفصل الثاني، سوف يتم توصيف المتغيرات الأساسية للدراسة وفقاً للنظرية الاقتصادية، وكالآتي:

A. المتغيرات المستقلة: الناتج المحلي الاجمالي GDP، و سعر الصرف الحقيقي Re

B.المتغير التابع: ميزان المدفوعات B

ويمكن صياغة الانموذج أعلاه بالمعادلة الرياضية التالية :

$$B = f(Re, GDP) \quad (1)$$

$$B = B_0 + B_1 Re + B_2 GDP + Ui \quad (2)$$

إذ ان:

سعر الصرف الحقيقي Re:

: الناتج المحلي الاجمالي GDP B0:

الحد الثابت.B_0

B1 و B2: معلمات المتغيرات المستقلة.

Ui: حد الخطأ العشوائي

ومن أجل قبول أو رفض سكون المتغير فقد تم استخدام القيمة الاحتمالية (Prob) ومقارنتها بالمستوى (5%). فإذا كانت قيمة (Prob) أكبر من (5%) فهذا يعني إن المتغيرات غير معنوية وتعاني من جذر وحدة، اما اذا كانت اقل (5%) فهذا يعني أن المتغيرات ساكنة ولا تعاني من جذر الوحدة، ومن يتم القبول بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم وكما في الجدول(3)

جدول (3) اختبار فيليبس –بيرون وديكو فللر الموسع (PP)لمتغيرات النموذج في العراق

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
	At Level			At First Difference		
	B	Re	GDP	d(B)	d(Re)	d(GDP)
With Constant	−2.9333	−1.7353	−0.2804	−5.7564	−5.2786	−3.6142
Prob.	0.0563	0.4026	0.9152	0.0001	0.0002	0.0128
With Constant & Trend	−2.9253	−2.1111	−2.1206	−5.6429	−5.2803	−3.5521
Prob.	0.1725	0.5161	0.5111	0.0007	0.0013	0.0553
Without Constant & Trend	−2.8768	−1.443	0.9070	−5.9574	−5.3924	−3.2895
Prob.	0.0059	0.1358	0.8974	0.0000	0.0000	0.0020
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
	At Level			At First Difference		
	B	Re	GDP	d(B)	d(Re)	d(GDP)
With Constant	−2.9333	−1.7353	−0.2804	−5.5238	−5.2779	−3.6349
Prob.	0.0563	0.4026	0.9152	0.0002	0.0002	0.0123
With Constant & Trend	−2.9253	−2.1111	−2.6194	−5.4325	−5.2784	−3.5694
Prob.	0.1725	0.5161	0.2754	0.0011	0.0013	0.0534
Without Constant & Trend	−2.8768	−1.443	1.1588	−5.6658	−5.3914	−3.2644
Prob.	0.0059	0.1358	0.9319	0.0000	0.0000	0.0022

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.12

نلحظ من الجدول (2) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات (R,B,GDP) كانت غيرساكنة عند المستوى (Level) سواء بوجود قاطع ام بوجود قاطع واتجاه عام اي انها تحتوي على جذر الوحدة وعلى الانحدار الزائف عند مستوى معنوية 5% و 10% , لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الاولى (First – difference) للسلاسل الاصلية وتبين انها استقرت عند مستوى (5% و 10%) وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام

2: تقدير النموذج وفق طريقة الانحدار الذاتي للفتره الابطاء الموزعة Method: ARDL

قدم إنموذج (ARDL) من قبل بيسران واخرين عام 2001 والذي يعد من اهم الاختبارات المستعملة في تحديد التكامل المشترك والعلاقات الطويلة الاجل الخاصة بالنماذج الاقتصادية اذ تم استخدام نهج نموذج ARDL الذي

اقترحه (2001,Pesaran and Shinn) لإثبات وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة المدى بين المتغيرات ولقد تم تفضيله كثيرًا نظرًا لقدرته على تحديد كل من معلمات المدى القصير والمدى الطويل في وقت واحد، ويُفضل ايضا على نماذج التكامل المشترك الأخرى على سبيل المثال إنجل كرانجر (1987) ذي الخطوتين ، جوهانسن (1991) ، وغريغوري وهانسن (1996) لأنها تتطلب سكون السلسلة الزمنية بالفرق الاول وعددًا كبيرًا من العينات.

ان نموذج الانحدار الذاتي لفتره الابطاء الموزعة(ARDL) يشترط ان تسبقه اختبارات سكون السلاسل الزمنيه وان تكون السلاسل الزمنيه مستقرا ما عندهLevel او عند الفروق الاولى (First – difference) او خليط بينهما وبذلك تم اجراء التقدير و كانت النتائج كما في جدول (4):

جدول (4) نتائج تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
B(-1)	0.042522	0.268403	0.158427	0.8786
B(-2)	-0.36767	0.289944	-1.26806	0.2453
B(-3)	0.529067	0.235422	2.247313	0.0594
Re	-6432.8	1423.879	-4.5178	0.0027
Re(-1)	2629.626	1802.58	1.458812	0.188
Re(-2)	-2116.38	1664.219	-1.2717	0.2441
Re(-3)	3009.878	1568.493	1.918962	0.0965
Re(-4)	-1643.07	1063.93	-1.54434	0.1664
GDP	-0.02227	0.042592	-0.52288	0.6172
GDP (-1)	0.386839	0.065843	5.875176	0.0006
GDP (-2)	-0.20178	0.116851	-1.72678	0.1278
GDP (-3)	0.163233	0.148552	1.098829	0.3082
GDP (-4)	-0.48089	0.130044	-3.6979	0.0077
C	5151012	2377658	2.166422	0.067
R-squared	0.956482	Mean dependent var		2729994
Adjusted R-squared	0.875663	S.D. dependent var		8741394
S.E. of regression	3082343	Akaike info criterion		32.955
Sum squared resid	6.65E+13	Schwarz criterion		33.65135
Log likelihood	-332.028	Hannan-Quinn criter.		33.10612
F-statistic	11.83485	Durbin-Watson stat		2.402805
Prob(F-statistic)	0.001543			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)الجدولين رقم (1و2)

يوضح لنا الجدول اختبار الانموذج للانحدار الذاتي للفتره الابطاء الموزعه ARDL اذ تبين لنا النتائج الى ان الانموذج يتميز بالقبول حيث بلغ معامل التحديد(R-squared) (0.956482) أي أن المتغير المستقل يفسر (87%) من المتغيرات الحاصله في المتغير التابع وانه(.05) من المتغيرات تعود إلى عوامل اخرى غير موجودة او غير داخلة في الانموذج كما أن وصول قيمه دربن واتسون (Durbin-Watson stat) إلى (2.115326) يعني أن النموذج قد خلا من مشكله الارتباط

3- التكامل المشترك

يوضح لنا جدول (5) اختبار الحدود بان هناك علاقه تعرف بعلاقه التكامل المشترك بين المتغير التابع(ميزان المدفوعات) والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي)التي توضح لنا نتائج اختبار الحدود في الجدول وقبول الفرضيه البديلة والتي توضح لنا وجود علاقه تكامل مشترك وهذا ما تؤكده لنا قيمه

من أجل التحقق من وجود التكامل المشرك بين المتغيرين المستقلين (Re & GDP) والمتغير التابع B فلابدّ من إجراء اختبار الحدود Bounds test، ويتم اتخاذ القرار بوجود التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

(F) المحتسب اذ بلغت قيمتها (9.371910) وهي كانت اكبر من الجدولية للحد الأعلى (I1 Bound) من المعلم نفسها والتي بلغت(3.85) واكثر بكثير من قيمه الحد الادنى (I0 Bound) البالغ عند مستوى المئويه (3.87)والتفسير الاقتصادي لوجود التكامل المشترك يتطابق مع الفرضيه الاقتصادية وينطبق مع واقع الاقتصاد العراقي وان هذه النتيجه تقودنا الى تطبيق نموذج تصحيح الخطا في الاجلين القصير والطويل

جدول (5) اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجيةARDL

F-Bounds Test		Null HGDP pothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.371910	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

4- : نموذج تصحيح الخطا وفق منهجية ARDL

يتضح من النتائج جدول (6) هناك علاقة قصيره الاجل بين المتغير التابع (ميزان المدفوعات) والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرق الاسمي والحقيقي) حيث بالامكان اظهار العلاقه القصيره من النموذج ARDL

ما في العلاقة طويله الأجل فانه يتضح المعنوية المرتفعة لمعامل تصحيح الخطأ((Coined(−1 وهو سالب وقيمته محصورة بين الصفر والواحد الصحيح وعالي جدا حيث الاحتمالية له(0.0002) أي انهها مطابق لبنود شرط معامل تصحيح الخطأ من ناحية القيمة والإشارة والمعنوية حيث أن قيمته (0.796076−) تشير إلى وجود علاقة طويله الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل

يوضح هذا الاختبار تقدير المعلمات في الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، بالإضافة الى تحديد نوع العلاقة القصيرة الاجل. كما إن هذا الاختبار يوضح معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) الذي يقيس سرعة العودة للأنموذج إلى التوازن في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الحقيقي R والناتج المحلي الاجمالي GDP) والمتغير التابع (ميزان المدفوعاتB) في حالة التباعد والانحراف الحاصل في الأجل القصير، ومن شروط معامل تصحيح الخطأ أن يكون **سالب ومعنوي**، فإذا تحقق هذا الشرط فإن ذلك يدل على أن الأنموذج يقترب من حالة التوازن في الأجل الطويل، وبالعكس يبتعد الأنموذج عن حالة التوازن إذا اختل أحد ذلك الشرط أو كلاهما

جدول(6) نمودج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(B(−1))	−0.161401	0.184675	−0.873974	0.4111
D(B(−2))	−0.529067	0.161387	−3.278248	0.0135
D(Re)	−6432.802	1045.076	−6.155346	0.0005
D(Re(−1))	749.5743	989.5261	0.757508	0.4735
D(Re(−2))	−1366.806	939.7093	−1.454499	0.1891
D(Re(−3))	1643.072	824.7807	1.992132	0.0866
D(GDP)	−0.022271	0.028789	−0.773589	0.4645
D(GDP (−1))	0.519433	0.039184	13.25610	0.0000
D(GDP (−2))	0.317657	0.100035	3.175448	0.0156
D(GDP (−3))	0.480891	0.107596	4.469403	0.0029
CointEq(−1)*	−0.796076	0.108783	−7.318044	0.0002

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

5- اختبار المعلمات المقدرة الطويلة الأجل

يوضح هذا الاختبار تقدير المعلمات في الأجل الطويل للكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، بالإضافة إلى تحديد نوع العلاقة، كما في الجدول (7).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Re	-5718.987	1776.733	-3.218822	0.0147
GDP	-0.194535	0.085114	-2.285590	0.0562
C	6470499.	3186885.	2.030352	0.0819

يوضح الجدول (7) نتائج معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل، وجود العلاقة بين المتغيرين المستقلين GDP وRe والمتغير التابع B وإنهما معنويين أو دالين من الناحية الإحصائية.

6- اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-NormalitGDP Test

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، و يوضح

الشكل (2): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

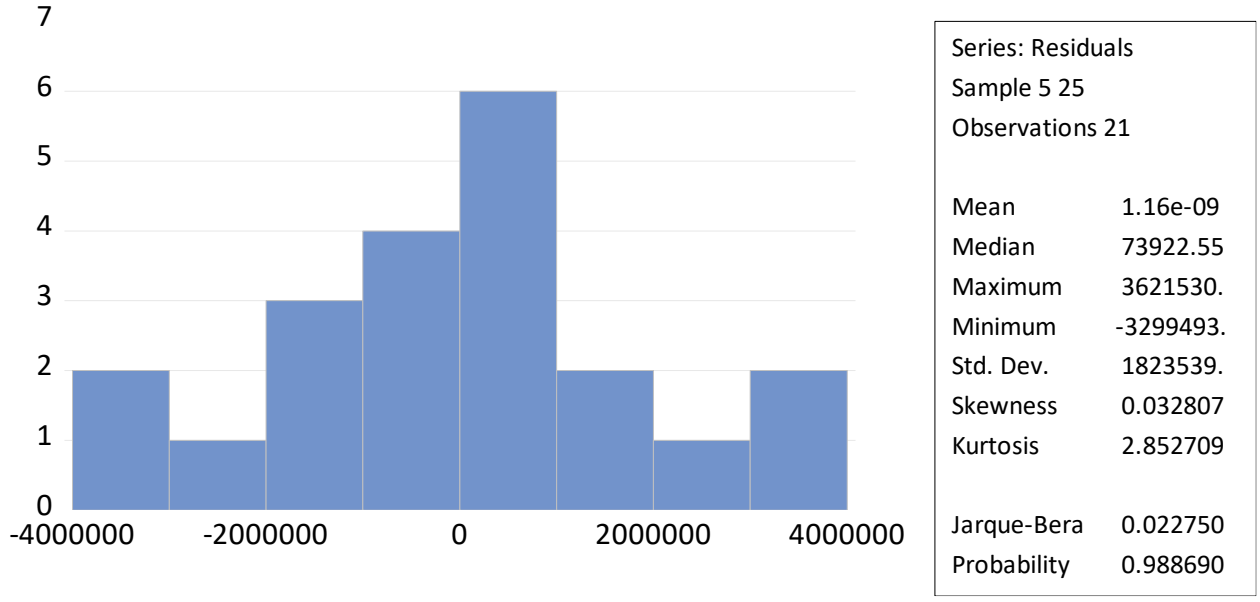

يوضح الشكل (2) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لـ (Jarque-Bera)، إذ نُلاحظ بأن القيمة الاحتمالية تبلغ (Prob=0.988690) وهي أكبر من (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب أن نقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي ورفض الفرضية البديلة التي تنص بوجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فأن هذا الاختبار يؤكد من دقة النتائج لأنموذج ARDL.

7- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test

هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. والجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول(8): نتائج اختبار مشكلة الجدول الارتباط الذاتي LM

F-statistic	2.983149	Prob. F(2,5)	0.1404
-Obs*R-squared	11.42521	Prob. Chi-Square(2)	0.0033

يوضح لنا الجدول (8) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نُلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) بلغت (Prob=0.1404) وهي أكبر من (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب أن نقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج أنموذج ARDL.

8- اختبار مشكلة اختلاف التباين HeteroskedasticitGDP Test

هذا الاختبار يُستعمل للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين، يوضح ذلك **جدول (9)**.

الجدول (9): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

HeteroskedasticitGDP Test: ARCH			
F-statistic	2.380263	Prob. F(2,16)	0.1245
Obs*R-squared	4.356826	Prob. Chi-Square(2)	0.1132

يوضح الجدول (9) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)، إذ نُلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) تبلغ (Prob=0.1245) وهي أكبر من (5%)، وهذا يعني إن الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف

التباين، ومن ثم هنا يجب أن نقبل بفرضية العدم التي(تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة)، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج أنموذج ARDL

9- اختبار الاستقرار الهيكلي لإنموذج (ARDL)

يُستعمل هذا الاختبار للتأكد من الاستقرارية الهيكلية لأنموذج (ARDL) عن طريق استعمال اختبار المجموع التراكمي للبواقي لـ (The Cumulative Sum of the Recursive (CUSUM، ووفقاً لذلك يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأنموذج إذا كان الخط الأزرق (المتعرج) في الشكل البياني لاختبار (CUSUM) يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء عند المستوى (5%)، والشكل (3): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)

الشكل (3): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)

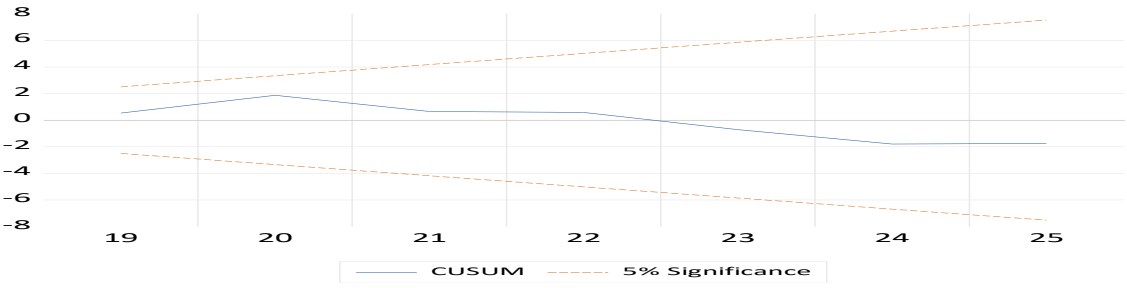

الشكل (3): من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

يوضح الشكل البياني(3) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)، إذ نُلاحظ بأن الخط الأزرق يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء، وهذا يعني إن المعلمات المقدرة للأنموذج مستقرة، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج أنموذج ARDL.

رابعا: الاستنتاجات

يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات وكما يأتي:

1- يعمل سعر الصرف على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال العلاقات المتبادلة ما بين العملات المختلفة، إذ أنه يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين. إذ يمثل سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، لذلك تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم من خلاله يتم معرفة التكاليف والأسعار الدولية وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.

2-يظهر تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات إذ هناك علاقة دالية طردية بين سعر الصرف وعرض الصرف الأجنبي، إذ أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة عرض الصرف الأجنبي لانخفاض أثمان السلع

والخدمات الوطنية على فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إذ أن انخفاض أثمان السلع والخدمات الوطنية يؤدي إلى زيادة الكميات المطلوبة منها في الخارج ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، أي زيادة عرض الصرف الأجنبي والعكس صحيح. في حالة انخفاض سعر الصرف، أي أن عرض العملة الأجنبية في الداخل الوجه الآخر للطلب على العملة المحلية في الخارج وكذلك عرض العملة المحلية في الخارج هو الوجه للطلب على العملة المحلية في الداخل.

3- ان زيادة الدخل لها تاثير كبير على ميزان المدفوعات.

خامسا: التوصيات

من خلال البحث تم استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن أن نبين أهمها بالتالي:

1- الاهتمام بالاستثمار بشقية (الأجنبي، المحلي) للاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية بغية زيادة الناتج تطوير التجارة الخارجية لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

2- الحفاظ على قيمة واقعية للعملة تقترب من قيمتها التوازنية وتجنب لحدوث الأزمات الاقتصادية.

3- ضرورة المراقبة المستمرة والدائمة لتحركات سعر الصرف الحقيقي لكونه يعكس قيم العملة بصورة أوضح من بقية الأسعار.

سادسا: المصادر

1- عبد الحسين جليل الغالبي. (2002). سعر الصرف العوامل المؤثرة فيه وأدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة: غير منشور

1. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. (بلا تاريخ).
2. امين رشيد كنونه. (1987). الاقتصاد الدولي. بغداد: جامعة بغداد.
3. علي توفيق الصادق وآخرون. (1997). سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية صندوق النقد العربي. أبو ظبي.

المصادر الأجنبية

المراجع

1- عبد الحسين جليل الغالبي . (2002). *سعر الصرف العوامل المؤثرة فيه وأدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية، رسالة دكتوراه*. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة: غير منشور.

2- Baltagi, B. H. (2011). *Econometrics* (Vol. Fifth Edition). Springer Heidelberg Dordrecht London New York .

3- G.Haberler. (1969). *Money in the international economics: a study in balance of payment adjustment, interrelation of liquidity and exchange rates.* Harvard university press.

4- Gujarati, Damodar. (2004). *Basic Econometrics* (Vol. Fourth Edition). McGraw-Hill.

5- IMF. (n.d.). *Balance of payment's manual.* OP.cit.

6- J Fakieh, R. A. (2018). *Inflation and Exchange Rate policies in Saudi Arabia: an inflation targeting perspective.* Manchester Metropolitan University, UK.

7- Thomas A . pugel , H. Lindert . (2000). *"International Economics ".* USA.

8- Udegbunam, R. I. (2003). *Monetary and Financial Policy. In Iyoha, M. A. & C. O. Itsede (Eds.), Nigerian Economy: Structure Growth and Development.* Benin City: Mindex Publishing.

9- البنك المرآزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث . (بلا تاريخ).

10-امين رشيد كنونه. (1987). *الاقتصاد الدولي*. يغداد: جامعة بغداد.

11-علي تزفيق الصادق واخرون. (1997). *سياسات وادارة أسعار الصرف في البلدان العربية،صندوق النقد العربي*. ابوظبي.